

برنامج مقترن لتنمية المواطنـة البيئـية لأعضاـء المجالـس المـحلـية بالـيـمن لـمواـجهـة الأـزمـات والـكـوارـث البيـئـية في ضـوء أـهـداف التـنـمية المـسـتـدـامـة

إعداد

أ.د/ محب محمود كامل الرافعي¹

أ.د/ سيد محمود السيد الخولي²

أ.د/ بكيره أحمد مصلح الرياشي³

أ. عبد ربه علي علي العقيلي⁴

المـسـتـخلـص:

هدف البحث إلى تنمية المواطنـة البيئـية لأعضاـء المجالـس المـحلـية بالـيـمن لـمواـجهـة الأـزمـات والـكـوارـث البيـئـية في ضـوء أـهـداف التـنـمية المـسـتـدـامـة، وقد قام البـاحـثـون بـوضع قائـمة بأـبعـاد المـواـطنـة البيـئـية، وهـي: الـوعـي بـالـمشـكـلات المـسـبـبة لـحدـوث الأـزمـات والـكـوارـث البيـئـيةـ. الـاتـجـاه نـحو العـدـالـة البيـئـيةـ. سـلـوكـيات بيـئـية مـسـؤـلـة تـجـاه مشـكـلات تـؤـدي لـلـازـمـات والـكـوارـث البيـئـيةـ، وفي ضـوئـها تم إـعـادـة اـسـتـيـانـاـنـ لـلـتـعـرـف عـلـى الـوضـع الـحـالـيـ لـلـمواـطنـة البيـئـيةـ بـالـخـطـطـ وـالـبـرـامـجـ المـوـجـودـةـ بـالـمـجالـسـ الـمـحلـيةـ فـيـ اـخـرـ ثـلـاثـةـ اـعـوـامـ. وـعـلـيـهـ فـقـدـ رـأـيـ الـبـاحـثـوـنـ ضـرـورـةـ وـضـعـ بـرـنـامـجـ. وـقـدـ اـشـتـملـ عـلـىـ 32ـ وـرـشـةـ عـلـىـ، حـيثـ تمـ الـاعـتمـادـ عـلـىـ الـمـنهـجـ التـجـريـيـ لـلـمـجـمـوعـةـ الـواـحـدةـ، لـمـدـةـ ثـلـاثـةـ أـسـابـيعـ، وـتـمـ قـيـاسـ فـاعـلـيـةـ الـبـرـنـامـجـ بـمـقـيـاسـ الـمـواـطنـةـ البيـئـيةـ الـذـيـ صـمـمـهـ الـبـاحـثـوـنـ، وـاـسـفـرـتـ النـتـائـجـ عـنـ وـجـودـ فـروـقـ ذـاتـ دـلـالـةـ إـحـصـائـيـةـ بـيـنـ مـتوـسـطـاتـ الـدـرـجـاتـ فـيـ الـمـقـيـاسـ لـصـالـحـ التـطـبـيقـ الـبـعـدـيـ. وـقـدـ أـوـصـىـ الـبـحـثـ بـضـرـورـةـ تـطـبـيقـ الـبـرـنـامـجـ فـيـ فـروـعـ وـوـحدـاتـ الـمـجالـسـ الـمـحلـيةـ بـمـحـافـظـاتـ الـيـمـنـ الـمـخـتـلـفـ لـتـقـيـلـ طـرـقـ الـوقـاـيـةـ وـمـعـالـجـةـ الـازـمـاتـ وـالـكـوارـثـ البيـئـيةـ لـتـحـقـيقـ أـهـدافـ التـنـميةـ المـسـتـدـامـةـ.

الكلمات المفتاحية: المواطنـةـ البيـئـيةــ الـازـمـاتـ وـالـكـوارـثـ البيـئـيةــ اـهـدافـ التـنـميةــ المـسـتـدـامـةــ المجالـسـ الـمـحلـيةــ الـيـمـنــ التـرـبـيـةــ البيـئـيةـ

¹ أستاذ التربية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس.

² أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

³ أستاذ التربية البيئية - كلية التربية أرحب - جامعة صنعاء.

⁴ باحث دكتوراه كلية التربية معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس.

A proposed Program for Developing the Environmental Citizenship of Members of Local Councils in Yemen to face Environmental Crises and Disasters Through the Sustainable Development Goals

Abstract

The research aimed at developing the environmental citizenship of members of local councils in Yemen to face environmental crises and disasters through the sustainable development goals, Researchers have compiled a list of environmental citizenship dimensions, A questionnaire was prepared to identify the current status of environmental citizenship with the plans and programs in the local councils in the last three years, A program has been prepared. It included: 32 workshops, where the experimental approach was adopted for one group, for a period of three weeks, and the results resulted in statistically significant differences between the mean scores in the scale in favor of the post application. The research recommended the necessity of implementing the program in the branches and units of the local councils in the various governorates of Yemen to activate methods of prevention and treatment of environmental crises and disasters to achieve the goals of sustainable development.

Key words: environmental citizenship - environmental crises and disasters - sustainable development goals - local councils in Yemen - environmental education

المقدمة:

تؤدي الكوارث والأزمات الطبيعية والاصطناعية التي تزهق الأرواح على نطاق واسع وتتلف الممتلكات، وتضر بالبيئة بصورة متكررة ومتزايدة؛ بإعادة عجلة التنمية إلى الوراء. ذلك أن الكوارث تطيل أجل الفقر حيث أنها تجبر البلدان النامية على تأجيل البرامج الإنمائية الوطنية لديها، وبذلك تسيء الأوضاع المتردية بالفعل والتي تتطوّي على أخطار اجتماعية واقتصادية وبيئية، وبخاصة في المجتمعات البشرية. وتوجد أجزاء كثيرة من العالم بين حدود دائرة الكارثة وإعادة البناء التي يمكن إصلاح الأضرار التي تسبّبها أما الأسباب التي تسبّب في هذا الدمار فيتم تجاهلها بصورة تدعى إلى الانتقاد. فعلى الرغم من وجود المخاطر في كل من البلدان المتقدمة والنامية، فإنها غالباً ما تؤثر بصورة أكثر ضراوة وتكلاماً على البلدان النامية حيث القدرة المؤسّسية قد هبطت إلى أدنى مستوى لها تاركة قطاعات كبيرة من السكان الأكثر فقرًا معرضين تعرضاً مزمناً لأنّار الأضرار التي خلفتها هذه الكوارث. (تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2005)

ولمواجهة التحديات التي تواجه العالم وكاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة، أطلقت الأمم المتحدة أحد أكبر برامج التشاور في تاريخها لإيجاد حل جديد، نتج عنه جدول أعمال يتضمن 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاث - وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولأهمية دور المواطن البشري للحد من المشكلات البيئية التي تؤثر على سلامه النظم البيئية واستدامتها، أصبح الاهتمام بتنميّتها لدى المواطنين ضرورة قصوى يجب علينا الإسراع به، حيث أشارت إليها بعض المؤتمرات والدراسات السابقة منها: المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبرغ (2002) للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية، والذي عقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام (2003)، والذي أشار إلى أهمية المواطن البشري لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية وصونها من التلوث، وكذلك أشارت إلى قدرتها على زيادةوعي المواطنين بندرة الموارد الطبيعية ومحظوظة قدرتها على التجدد.

(Hajah Rosnani Ibarahim, 2007, 3)

وقد شكل الأخذ بنظام السلطة المحلية باليمن خياراً استراتيجياً في إدارة التنمية بكافة جوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

يشهد اليمن منذ ست سنوات مرحلة من الاضطرابات واسعة النطاق، أفضت إلى اندلاع صراعات مزدوجة بين الأطراف اليمنية ثم بتدخل دول خارجية منذ (26 مارس 2015) ورغم شراسة العنف والدمار الناتج عن هذه الاضطرابات، إلا أن أبرز ما طال اليمنيين بعد تدهور النظم المؤسسية في اليمن؛ التدهور البيئي والأزمات والكوارث البيئية الناتجة عنه وما تبعه من تدهور الاقتصاد وقصور التكامل الاجتماعي وتلاشي الخدمات الأساسية.

وفي محاولة لتحديد التدخلات العملية والواقعية التي يمكن عبرها مواجهة أهم التحديات الحالية من أزمات وكوارث تشهدها الجمهورية اليمنية، اجتمعت مجموعة من خبراء التنمية الاجتماعية والاقتصادية اليمنيين من القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية، ضمن فعاليات اللقاء الأول لمنتدى قيادات التنمية اليمنية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، بين 29 أبريل و 1 مايو 2017. وأوصى المنتدى إلى الإسهام في صياغة التدخلات التنموية والاقتصادية للمجتمع الدولي والقوى الإقليمية والحكومة اليمنية وجميع الإدارات المحلية داخل اليمن.

من هذا المنطلق فإنه لابد من الاتساق مع التوجهات المحلية والإقليمية وتوصيات جامعة الدول العربية في دعم الشأن البيئي والتنمية المستدامة من خلال تنمية المواطن البيئية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية، في ضوء أهداف التنمية المستدامة، لكي تقوم بدورها الفعال لتحقيق التنمية والاستقرار على حد سواء.

بالرغم من الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا البيئة والمواطنة البيئية، إلا أن العديد من الدراسات والبحوث وثيقة الصلة بالموضوع ومنها، دراسة "تائج يوك"، 2004 (Tang,Alice-yuk)، ودراسة "أسماء على أبا حسين" (2006)، ودراسة "أحمد عبيد الحسيني"(2010)، ودراسة "إيناس محمود حنفي" (2010)، ودراسة "حمدي طلعت"(2011)، ودراسة "محسن العربي"(2013)، ودراسة "ناصر العنزي"(2017)؛ أكدت معظم هذه الدراسات على ضرورة الاهتمام بتنمية المواطن البيئية وأبعادها المختلفة، وجعلها منهج حياة لكافة المواطنين للتأكد من تحقيقها للتعايش السلمي مع البيئة وحسن توجيه الأفراد نحو رعايتها.

أسئلة البحث:

يسعى البحث للاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:
"ما فاعلية برنامج مقترن لتنمية المواطن البيئية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟"
ويتطلب ذلك الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 ما أبعاد المواطننة البيئية التي ينبغي أن تتمى لدى أعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟
- 2 ما مدى تناول المواطننة البيئية بأبعادها المختلفة في البرامج الحالية لإدارات المجالس المحلية باليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية؟
- 3 ما البرنامج المقترن لتقويم المواطننة البيئية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟
- 4 ما فاعلية البرنامج المقترن لتقويم المواطننة البيئية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟

هدف البحث:

تنمية المواطننة البيئية لدى أعضاء المجالس المحلية من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في برامج وخطط المجالس المحلية باليمن وذلك من خلال برنامج مقترن.

فرضيات البحث:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (≤ 0.05) بين المتواسطات الحسابية لدرجات أعضاء المجالس المحلية مجموعة البحث قبلياً وبعدياً لكافة محاور مقياس المواطننة البيئية ككل لصالح التطبيق البعدى.
ويتقرع من هذا الفرض الفرض الفرعية التالية: -
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الأزمات والكوارث البيئية لدى أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمن قبل وبعد تعرضهم للبرنامج المقترن لصالح القياس البعدى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة الاتجاه نحو العدالة البيئية(الحقوق – الواجبات) لدى أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمن قبل وبعد تعرضهم للبرنامج المقترن لصالح القياس البعدى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي لازمات والكوارث البيئية لدى

أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمن قبل وبعد تعرضهم للبرنامج المقترن لصالح القياس البعدى.

أهمية البحث:

- نبعت أهمية البحث الحالي في مدى الإستفادة من قبل الجهات التالية:
- 1- وزارة الإدارة المحلية بتبني مثل هذه البرامج واستخدامها في التوعية لرفع درجة المواطننة البيئية لدى العاملين بها من أعضاء المجالس المحلية باليمن.
 - 2- وزارة المياه والبيئة باليمن لتبني هذا البرنامج المقترن واستخدامه لتوعية المواطنين للمشاركة في مواجهة الأزمات والكوارث، وأيضاً التعريف بأهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن تحقيقهما محلياً.
 - 3- مركز البحث والتطوير التربوي باليمن باستخدامها في دعم برامج التطوير والخطط التعليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات والكوارث البيئية من خلال أبحاثها، وتوعية المواطنين.
 - 4- يفيد باحثون آخرون فيما يقدمه من برنامج وأدوات بحثية.

حدود البحث:

اقصر البحث الحالي على:

- 1- **الحدود البشرية:** مجموعة من أعضاء المجالس المحلية باليمن بمختلف الوظائف التنفيذية والإشرافية عددهم (60) عضو. حيث يتكون المجلس المحلي للمحافظة من مجموع الأعضاء المنتخبين من مديريات المحافظة لعضوية المجلس مضافاً إليهم المحافظ - رئيس المجلس.
- 2- **الحدود الجغرافية(المكانية):** تم تطبيق هذا البحث على (3) من المحافظات باليمن هم (الحديدة ، صنعاء ، المهرة) إذ يتركز في هذه المحافظات أكثر عدد من السكان باليمن. كما أن بعضها تقع على بحار مفتوحة على المحيط كمحافظة المهرة وتتعرض لکوارث بيئية.
- 3- **الحدود الزمانية:** عام (2019/2020) وهي فترة جمع البيانات وتطبيق البرنامج المقترن.

منهج البحث:

المنهج التجاري: تم الاعتماد على التصميم شبه التجاري الثنائي (القبلي- البعدي) حيث تتعرض العينة من الأفراد أعضاء المجالس المحلية باليمن إلى مقاييس المواطننة البيئية لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة قبل تنفيذ البرنامج ثم تم تعرضهم للبرنامج ثم تم إعادة تطبيق المقاييس

على نفس العينة من الأفراد مرة أخرى وذلك لمعرفة مدى تأثير تعرضهم للبرنامج والخروج بالنتائج والتوصيات البحثية.

خطوات البحث وإجراءاته:

للاجابة على تساؤلات البحث يكون من خلال الإجراءات التالية:

- مراجعة الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت المجالس المحلية ومسؤولياتها لمواجهة الأزمات والكوارث، أهداف التنمية المستدامة، والتي تناولت أبعاد المواطنة البيئية.

- إعداد قائمة بأبعاد المواطنة البيئية الواجب توافرها لدى أعضاء المجالس المحلية لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية.

- إعداد أداة تحليل المحتوى وضبطها.

- تحليل محتوى البرامج في ضوء أداة التحليل.

- إعداد محتوى البرنامج المقترن في ضوء القائمة.

- إعداد التصور المقترن للبرنامج المقترن في ضوء أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحديد الآتي:

1- مراجعة الدراسات والبحوث السابقة العربية والأجنبية في مجال البرامج المقدمة للمجالس المحلية ومراجعة الخطط التنموية لمواجهة الأزمات والكوارث، وفي مجالات التنمية المستدامة، والأهداف السبعة عشر للأمم المتحدة عام 2017.

2- فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج، والمعايير التي يقوم عليها البرنامج.

3- تحديد الأنشطة المتبعة بتنفيذ البرنامج (ورش عمل).

4- الوسائل والأدوات التعليمية.

5- تقويم البرنامج.

6- ضبط البرنامج والتأكد من صلاحيته.

- عرض التصور على السادة المحكمين لضبطه والتأكد من مناسبته لهذه الفئة و المناسبة محتواه لتحقيق هدف البحث.

- إعداد مقياس المواطنة البيئية.

- ضبط المقياس والتأكد من صلاحيته، وحساب الصدق والثبات.

- وضع المقياس في صورته النهائية.

- تطبيق المقياس قبلياً على المجموعة التجريبية (عينة البحث).

- تطبيق بعض أنشطة ومهام البرنامج المقترن على أعضاء المجالس المحلية من عينة البحث.

- تطبيق المقياس بعدياً على المجموعة التجريبية.

- رصد النتائج ومعالجة البيانات إحصائياً.

- مناقشة النتائج وتفسيرها.
- توصيات ومقررات البحث.

مصطلحات البحث:

▪ التنمية المستدامة: Sustainable development:

لقد تنوّعت آراء العلماء في تعريفهم للتنمية المستدامة؛ حيث ورد تعريف التنمية المستدامة في تقرير برونلاند (BRUNDTLAND COMMISSION) 1987، على أنها: "التنمية التي تقي باحتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" ، كما تعرف بأنها عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العادات، وتوجيهه اهتمام خاص، ونشاط مركز على الجماعات. (الأمم المتحدة، اجندة 21، World Commission On Environment And Development، 1987 المؤسسة العامة لحماية البيئة، 2010)

▪ المواطنة البيئية: Environmental citizenship:

وتعريفها (جون بيتر) (Join, p 2007) بأنها: امتداد لمبادئ الديمقراطية التي توفر للإنسان أفضل الفرص من أجل التراجع عن صنع مشاكل بيئية تؤدي إلى تدهور الحياة على الأرض وتعمل على تغيير مسار العالم إلى سلوكيات بيئية صحيحة أفضل مما هي عليه".

ويعرف الباحث المواطنة البيئية إجرائياً، والذي يتفق مع طبيعة هذا البحث: "هي أن يكون لأعضاء المجالس المحلية باليمنوعي بالأزمات والكوارث البيئية التي تهدد الوطن، ويلتزمون بالحقوق والواجبات البيئية التي يجب عليهم تجاه مواجهتها، مما يدفعهم للقيام بالسلوكيات البيئية الإيجابية في مواجهة هذه الأزمات والكوارث البيئية التي تهدد الأجيال الحالية والمستقبلية للوطن".

▪ أعضاء المجالس المحلية باليمن Members Of Local Councils In Yemen:

يكون لكل وحدة إدارية على مستوى المحافظة والمديرية مجلس محلي ينتخب أعضاءه انتخاباً حراً مباشراً متساوياً لدوره الانتخابية مدتها أربع سنوات شمسية. يتكون المجلس المحلي للمحافظة من مجموع الأعضاء المنتخبين من مديريات المحافظة لعضوية المجلس مضافاً إليهم المحافظ - رئيس المجلس. بحيث لا يقل عدد أعضاء المجلس المحلي للمحافظة عن (15) عضواً بما فيهم رئيس المجلس، أعضاء المجلس المحلي للمحافظة لا يمثلون المديريات المنتخبين منها فقط، وإنما يمثلون جميع سكان المحافظة. (مركز صناعة للدراسات الإستراتيجية، 2018)

مفهوم الأزمات والكوارث البيئية: Environmental Crisis and Disasters

- **الأزمات البيئية:** هي حدث بيئي مفاجئ يهدد الكيان بالانهيار في وقت قصير ويلزم سرعة اتخاذ القرار فيه. (جمال حواش، عزة عبد الله، 2006)
- **الكارثة البيئية:** هو الحادث الناجم عن العوامل الطبيعية أو فعل الإنسان والذي يترتب عليه ضرر شديد ببيئة وتحتاج مواجهته إلى إمكانيات تفوق القدرات المحلية. (قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994)

الإطار النظري:

- المواطننة البيئية:

تحتاج جميع دول العالم إلى مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في الوطن، ولا تستطيع أى دولة بكافة أجهزتها أن تعمل بكفاءة دون مشاركة مواطنيتها على نطاق واسع، ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائياً بل يحتاج إلى جهد تعليمي وتدربي متعدد يشمل كل الأفراد، في كل مؤسسات المجتمع التي تهتم بأن يكونوا أعضاءها فاعلين في كافة مراکزهم وأدوارهم في المجتمع.

وقد تعددت الأشكال التي اتخذتها المواطننة على مر الأزمنة السابقة بين المواطننة الثقافية، والمواطننة الأقليمية، والمواطننة السياحية، والمواطننة الاستهلاكية، والمواطننة العالمية، والمواطننة البيئية، كذلك تتعدد أنواع المواطننة البيئية بين مواطنة بيئية إنسانية، ومواطنة بيئية مدنية وسياسية، ومواطنة بيئية اجتماعية واقتصادية، ومواطنة بيئية ثقافية، ومواطنة بيئية عالمية، ومواطنة بيئية ليبرالية، ومواطنة بيئية مدنية أو جمهورية. (ظاهر محسن، 2010، 270) وتشير "المواطننة البيئية" عموماً إلى سلوك صديق للبيئة يمارس في الحياة العامة والخاصة، يدفعه اعتقاد بعدالة توزيع السلع البيئية، وتدور المواطننة البيئية حول المشاركة النشطة للمواطنين في التوجّه نحو الاستدامة، والمواطنون البيئيون يعملون بفكرة الحقوق والمسؤوليات - ليس في علاقتهم مع الدولة ، بل في علاقتهم بالمواطنين الآخرين، حتى لو كانوا بعيدين عنهم في المكان والزمان، وذلك من أجل التقليل من بصمتهم البيئية، من خلال افعالهم العامة والخاصة.

والموطن البيئي يؤمن بأن الاستدامة البيئية سلعة عامة، ويعطي المعرف الأخلاقية والمعنوية نفس أهمية المعرفة التكنولوجية - العلمية. ويبؤمن بأن الحقوق البيئية للآخرين تتضمن أيضاً على مسؤوليات بيئية لا تقع فقط على كاهل جiranه أو مواطنه بل على كاهل كل البشر، ويعي أن الأفعال الخاصة المتعلقة بالبيئة قد يكون لها آثار بيئية عامة. (حسن أبو بكر، 2016، 16)

- أهمية المواطننة البيئية:

يرى كثير من العلماء والباحثين أن هناك فجوة تمثل خطورة على تأصيل قيمة المواطننة، بين الانتماء والمواطنة والبيئة، والاهتمام بتربية الشباب وتنمية المواطننة البيئية بشكل خاص، وتوجيهه مزيد من الاهتمام إلى المواطننة البيئية وقيمها من خلال: برامج منظمة، وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات، ومنها ما ذكره (Andrew Dobson and Derek Bell, 2005) على مجموعة من النقاط تمثل أهمية المواطننة البيئية وهي:

- تحقيق السياسة الخضراء، التي تكفل للمجتمع السير في طريق الاستدامة.
- إنتاج السلع البيئية، والنجاج في إنتاجها، بما يعود على الفرد والمجتمع بالخير والنماء
- تطوير الدوافع الداخلية والتصرفات البيئية، بالبناء على الأخلاقيات البيئية، لا القوانين والتشريعات.
- تحقيق العدالة البيئية التي تحمي حق الأجيال القادمة في الموارد البيئية.
- تشجيع الأفراد، والمجتمعات، والمنظمات على التفكير في الحقوق البيئية، وتوزيع المسؤوليات على الجميع كمواطنين يعيشون في كوكب الأرض، وتقديم وسائل العناية بهذا الكوكب.
- تصنع موازنة بين الحقوق والواجبات البيئية؛ بما يسهم في حل المشكلات البيئية.
- تحقق المشاركة العامة في إدارة شؤون البلاد؛ فتحتفف من واجب الحكومة؛ لتوفير السلع والخدمات للسكان.
- إثارة اهتمام جميع الأفراد؛ لتحقيق الاستدامة للمجتمع.
وكذلك من أهمية المواطننة البيئية إحداث توازن بيئي شامل بين صحة التربية الأخلاقية في المجتمع، والكوكب الذي نعيش عليه اليوم والغد.
ومن هنا نجد اختلاف تبني المواطننة وتطورها التاريخي لذا وجب التأكيد على أهمية وضرورة تنمية المواطننة وبشكل خاص البيئية لأعضاء المجالس المحلية باليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

- الأزمات والكوارث البيئية ومواجهتها

تمثل الأزمات والكوارث المتلاحقة والمترابطة تحدياً خطيراً أمام جميع دول العالم، خاصة أن الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها تعد فادحة للغاية، وتمثل عائقاً أمام مسيرة التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، لاسيما الدول الأقل نمواً وتقدماً، فوفقاً للإحصائيات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، إن أعداد الكوارث الطبيعية زادت سنوياً من 201 كارثة عام 1988 إلى 414 عام 2007، كما قفز عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية من 206.5 مليون شخص عام 1988 إلى 6509.7 مليون شخص عام 2002، ثم انخفض عام 2007 ليصبح

211.2 مليون شخص، في حين زادت الخسائر المادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية من حوالي 75 مليار دولار أمريكي عام 1980 إلى ما يزيد عن 181 مليار عام 2008، وكانت قد تجاوزت 214 مليار دولار عام 2005. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث عام 2004، فإن حوالي 70% من سكان العالم يعيشون في مناطق تعرضت للزلزال، أو الفيضانات، أو الأعاصير، أو الفيضانات والسيول، أو الجفاف، لمرة واحدة على الأقل فيما بين عامي 1980 و2000 وترتبط أخطار الكوارث ارتباطاً وثيقاً بعمليات التنمية البشرية، فالكوارث تعرض التنمية للخطر، وفي الوقت ذاته فإن اختيارات التنمية التي يتخذها الأفراد والمجتمعات يمكن أن تولد أخطار كوارث جديدة، لذا فإن التنمية البشرية لابد أن تسهم في الحد من أخطار الكوارث، وليس زيادتها.(مركز معلومات مجلس الوزراء ، 2009)

يعتبر تدمير البنية الأساسية من أهم النتائج المباشرة التي تترجم عن حدوث الكوارث، إلا أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تزيد من تفاقم هذه الكارثة، وكذلك من الخسائر البشرية والمادية المختلفة الناجمة عنها، بل إن هذه الخسائر تؤدي إلى توجيه المخصصات المالية للخدمات الأخرى مثل: التعليم والصحة والإسكان، ومياه الشرب ... الخ. نحو إعادة الإعمار، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الكارثة.

وقد شهد المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث - الذي عقد في اليابان خلال الفترة 22-18 يناير 2005 - تبني 168 دولة لإطار عمل هيوجو 2005-2015 لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، والذي يتمثل أحد أهدافه الرئيسية في القيام - على جميع المستويات، خاصة على مستوى المجتمع المحلي - بإنشاء وتنمية المؤسسات والآليات التي يمكنها أن تسهم على نحو منتظم في بناء القدرة على مواجهة الأخطار، كما يدعو إطار عمل هيوجو كافة الشعوب إلى إيجاد وتنمية الآليات الوطنية المتكاملة لمواجهة أخطار الكوارث والتي تسمى بالمنتديات الوطنية متعددة القطاعات، وذلك لضمان أن يكون الحد من أخطار الكوارث بمثابة أولوية على المستويين الوطني والمحلى، كذلك يشجع كافة الدول على تعيين آلية وطنية لتنسيق تنفيذ إطار عمل هيوجو ومتابعته، وتبادل المعلومات الخاصة بالحد من أخطار الكوارث. (موجز تقرير الأمم المتحدة العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (2015)

- أهداف التنمية المستدامة:

اهتمت التنمية المستدامة في بداياتها بمعالجة العديد من العوامل التي غفلت عنها مفاهيم التنمية الأخرى، والتي من أهمها العامل البيئي وكيفية الحفاظ عليه من خطر الهدر والاستنزاف ، كذلك ركزت هذه التنمية على ما تحتاجه اجيال الحاضر

والمستقبل من متطلبات واحتياجات ضرورية لعيش حياة كريمة و مرفهة تخلو من العلل أو المرض أو من شحة الموارد الطبيعية.

ففي حين أنه تم احراز تقدم كبير في مجال التنمية البشرية، إلا أن التدهور الحاصل في المجتمعات من تدهور بيئي و اقتصادي واجتماعي آخر في الاستمرار بلا هوادة و إلى حد كبير، ذلك الذي منع نجاح جهود التنمية البشرية المبذولة لمعالجة العديد من المشكلات لا سيما الفقر منها، ففي حين أنه كان يجري تحقيق "النمو والازدهار على حساب نظم دعم الحياة على كوكب الأرض، وعلى حساب المزيد من عدم المساواة، والكوارث (سواء كانت الطبيعية أو من صنع الإنسان)"، وهذا بالطبع عكس ما تسعى التنمية لكتبه، إلا أنه لا زالت هناك العديد من المشكلات التي يواجهها الإنسان آخره في النمو والتضخم إلى حد تثير قلقه و تستدعي نظرة حقيقية من قبله.(1) (UNEP , 2015 ,P)

ويحمل قلب التنمية المستدامة فكرة بسيطة لضمان نوعية حياة أفضل لأجيال الحاضر وللأجيال المقبلة، وهو ما يعني في نفس الوقت تلبية أربع أهداف أساسية تتمثل في: التقدم الاجتماعي الذي يعترف بحاجات الجميع، والحماية الفعالة للبيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، الحفاظ على مستويات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي العالمي.(3) (CASECI) Report , 2006 ,P.

- التحديات التي تواجه إدارة الأزمات والكوارث في اليمن:

ان مواجهة الأزمات والكوارث تتطلب الاستقدام من الدروس العالمية ، فإننا نجد أن الكثير من التحديات التي تواجهنا في عالمنا العربي متشابهة مع ما يماثلها في الدول الأخرى.

لذلك فإن هذا الجانب يستكشف التحديات التي تواجه المسؤولين عن إدارة الكوارث في العالم العربي عامة وفي اليمن خاصة، مع النظر للتجارب العالمية في هذا المجال، وكما أن القصور قد حفز العلماء والخبراء بعد الحوادث وال الحرب على البيئة السابقة للتعرف على أكثر على أسرار وخبايا إدارة الأزمات والكوارث البيئية، وكيفية الاستقدام من تلك الاعيقات التي حدثت عند التصدي لها.

والجمهورية اليمنية في حاجة ماسة للتعرف على التحديات التي تواجه متذملي القرار في إدارة الأزمات والكوارث البيئية مما يستدعي الدراسة العلمية والمعرفية المستفيضة حول كيفية الوصول إلى حلول ناجحة في مواجهة تلك التحديات.

كما إن محاولات الإثراء العلمي التي تتم بعد التعرف على تلك التحديات ستكون مفيدة في عالمنا العربي خاصة لإيجاد وتطوير وتحسين سبل الإدارة المحلية في إدارة الأزمات والكوارث البيئية، ومعرفة كيفية مواجهتها بشتى الطرق والأساليب الحديثة المبتكرة ووضع الاستراتيجيات السليمة وفق نتائج تلك الإجراءات لكل مرحلة من مراحل إدارة الأزمات والكوارث في العالم العربي.

- التنمية المستدامة وعلاقتها بال المجالس المحلية للبلاد:

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل عام وخاصة أعضاء المجالس المحلية بشكل خاص وبشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحربيات الأساسية لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأبعائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية المستدامة.

الإجراءات المنهجية للبحث:

وتناول الإجابة عن أسئلة البحث الآتية:

للإجابة عن السؤال الأول: ما أبعاد المواطنة البيئية التي ينبغي أن تتم لدى أعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟

□ تم إعداد قائمة بأبعاد المواطنة البيئية التي ينبغي أن تتم لدى أعضاء المجالس المحلية في اليمن ، حيث تم وفق الآتي:

- مصادر اشتقاق بنود قائمة أبعاد المواطنة البيئية:

تم اشتقاق بنود قائمة الأبعاد، مما يلي:

- الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت المواطنة البيئية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة.

- المراجع التي تناولت الأزمات والكوارث البيئية، ومفهومها، وإدارتها، والتحديات التي يتم مواجهتها في سبيل الوقاية والتصدي لهذه الأزمات والكوارث البيئية.

- آراء الخبراء والمتخصصين في شؤون البيئة والتنمية المستدامة والأزمات والكوارث البيئية.

تحديد الهدف من القائمة، بيان مصادر اشتقاق بنود قائمة أبعاد المواطنة البيئية، ثم صياغة القائمة في صورتها المبدئية حيث اعتمد بناء قائمة الأهداف على مجموعة من المعايير تمت مراعاتها عند تحديد ابعاد المواطنة البيئية التي ينبغي تتميتها لدى أعضاء المجالس المحلية باليمن، وهي أن تكون الابعاد واضحة ومحددة و المناسبة وتنتفق مع تعريفات وآراء الخبراء في مجالات علوم البيئة والتربيـة، و اشتـملت القائـمة في صورـتها المـبدئـية التي تضـمنت القائـمة في صورـتها الأولى عـدد ثـلـاثـة أـبعـاد رـئـيسـة تـضـمـنـ 45 بـعـدا فـرعـياً. ثـم تم ضـبـطـ القائـمة لـتـأكـدـ منـ صـحةـ صـيـاغـةـ أـهـدـافـ القـائـمةـ وـوـضـوـحـهاـ وـمـنـاسـبـتهاـ وـارـتـبـاطـهاـ بـأـهـدـافـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ الـ17ـ لـبـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـلـمـانـيـ وـالـخـطـةـ الـإـلـمـانـيـةـ 2030ـ ،ـ وـكـذـلـكـ

لخصائص أعضاء المجالس المحلية باليمن، تم عرض القائمة على مجموعة من السادة المحكمين ذوي الخبرة في مجال المناهج عامة، ومجال التربية البيئية خاصة، ثم تعديل القائمة المقترحة للأبعاد في ضوء آراء السادة المحكمين حيث تمت إضافة بعض الأبعاد الفرعية وتعديل البعض الآخر وحذف بعض الأبعاد ، وبعد الانتهاء من إجراء الإضافة والتعديل والحذف بناء على آراء السادة المحكمين تم التوصل إلى القائمة في صورتها النهائية.

للاجابة عن السؤال الثاني: ما مدى تناول المواطنات البيئية بأبعادها المختلفة في البرامج الحالية لإدارات المجالس المحلية باليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية؟

□ تم اعداد استبيانة للتعرف على مدى تناول المواطنات البيئية بأبعادها المختلفة في البرامج الحالية لإدارات المجالس المحلية باليمن.

حيث تم إعداد استنطاق لاستطلاع الرأي حول مدى تناول المواطنات البيئية بأبعادها المختلفة في البرامج الحالية لإدارات المجالس المحلية باليمن، تكون استطلاع الرأي من محوريين رئيسين ، 20 عبارة مقترحة:

1. المحور الأول: تناول المواطنات البيئية وأبعادها المختلفة من خلال الأنشطة بالمجالس المحلية وخطتها التنفيذية، ويكون من عشرة عبارات مقترحة ، أرقام (10-1).

2. المحور الثاني : تناول دور المجالس المحلية والمشروعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، ويكون من عشرة عبارات مقترحة ، أرقام (11-20).

- صدق المحكمين للاستبيانة:

تم عرض استطلاع الرأي على مجموعة من المحكمين تألفت من عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الجامعية بجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية وعدد من السادة أعضاء المجالس المحلية والقادة في العمل الإداري بالمحافظات وقد استجاب البحث لأراء السادة المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج استطلاع الرأي في صورته النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

- حساب ثبات الاستبيانة :

ويقصد بثبات الاستبيانة أن يحصل ولـى الأمر على نفس النتائج إذا ما أعيد عليه نفس الاستبيانة في نفس ظروف التطبيق الأول ، ولحساب ثبات الاستبيانة قام الباحث بتطبيق استبيانة المواطنات البيئية على مجموعة عشوائية مماثلة لمجموعة البحث من أعضاء المجالس المحلية باليمـن بمحافظة صنعـاء ، ثم أعادت تطبيق الاستبيانة على نفس مجموعة أعضاء المجالس المحلية وذلك بعد مرور أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول وبنطبيق معادلة الإرتباط لبيرسون، وجد أن معامل الثبات (0.92) وهو معامل ثبات مرتفع .

للاجابة عن السؤال الثالث : ما البرنامج المقترن لتنمية المواطن البينية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟

□ اعداد التصور المقترن للبرنامج في ضوء قائمة ابعاد المواطن البينية وأهداف التنمية المستدامة

تم إعداد وتصميم البرنامج القائم على الفاعليات والنشاطات التي يشترك فيها أعضاء المجالس المحلية باليمن (ورش العمل وعددها اثنان وثلاثون (32) ورشة عمل موزعة على (8) مجموعات لورش العمل)، وذلك بالاستفادة من الأدبيات والدراسات في مجال تصميم البرامج التعليمية بشكل عام، وبرامج التنمية المستدامة بشكل خاص، ومنها كمرجعية للبرنامج : ورقة بحثية (محب الرافعي، 2008)، الدليل المرجعي للشباب العربي للمحافظة على البيئة (2007)، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (2006) إطار عمل هيوجو (2005) – (2015)

وقد تم تصميم البرنامج وفق الآطراء العام الآتي:

- الأسس الفلسفية القائم عليها البرنامج.
- الأهداف الموضوعة للتحقيق من خلال البرنامج.
- المعايير التي تم مراعاتها عند إعداد البرنامج.
- المحتوى العلمي للبرنامج.
- الوسائل والأدوات التعليمية التي استخدمت بالبرنامج.
- تقويم البرنامج.
- ضبط البرنامج والتأكد من صلاحيته.

محتوى البرنامج المقترن:

وفي ضوء أبعاد المواطن البينية التي تم التوصل إليها وأيضاً على أساس التقارب والتكامل والترابط بين الأبعاد الرئيسية والأبعاد الفرعية والقضايا المتضمنة فيما بينها ، وكذلك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) التي حدتها الأمم المتحدة ، وكذلك الحاجة الملحة لمواجهة والوقاية من الأزمات والكوارث البيئية ، وتتضمن التصور المقترن للبرنامج الحالي 32 ورشة عمل من خلال (عدد 8 مجموعة) من الورش المنفصلة والمتعلقة معاً وفقاً لتابع منطقي (موضوع ورشة العمل والتتابع الزمني لكل ورشة).

للاجابة عن السؤال الرابع : ما فاعالية البرنامج المقترن لتنمية المواطن البينية لأعضاء المجالس المحلية في اليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟

□ مقياس المواطنة البيئية:

وللتعرف على فاعلية البرنامج المقترن في تنمية المواطنة البيئية، كان لابد من إعداد مقياس للمواطنة البيئية وضبطه، وتطبيقه قبلياً وبعدياً بعد تطبيق ورش العمل المتضمنة بالبرنامج المقترن وإجراءات تطبيقها على مجموعة البحث من أعضاء المجالس المحلية باليمن، وقد تم وفقاً للآتي:

إعداد مقياس المواطنة البيئية

- الهدف من المقياس:-

الهدف من المقياس التعرف على مدى المواطنة البيئية لدى أعضاء المجالس المحلية باليمن، وذلك قبل وبعد تطبيق البرنامج.

- الصورة الأولية للمقياس:-

تم الاطلاع على مجموعة من المقاييس البيئية من الدراسات والبحوث السابقة ومنها دراسة "أسماء على أبا حسين"، (2006)، دراسة "أحمد الحسين" (2010)، دراسة "محسن العربي" (2013)، ودراسة "عائشة محمد" (2014)، دراسة "أبو بكر حسانين" (2016)، دراسة "صفاء نواف" (2018). وقد استفاد الباحثون من هذه المقاييس في بناء المقياس الذي أُستخدم في هذا البحث.

وقد تضمن المقياس ثلاثة محاور تمثل أبعاد المواطنة البيئية، هي:-

- الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الأزمات والكوارث البيئية.

- العدالة البيئية.(الحقوق والواجبات البيئية)

- سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي للأزمات والكوارث البيئية.

- صياغة عبارات المقياس:-

تم صياغة عبارات المقياس وعرض المفردات والعبارات التي تألف منها المقياس بصورةه الأولية على مجموعة المحكمين لبيان الآتي:-

- صدق المفردة لما وضعت لقياسه. - مدى انتفاء المفردة للبعد المقترن.

- مناسبة العبارات لمستوى وخبرات أعضاء المجالس المحلية باليمن.

و عند صياغة العبارات تم مراعاة المعايير الازمة على النحو الآتي:-

- استبعاد العبارة التي يمكن تفسيرها بأكثر من معنى.

- انتقاء العبارة التي يتوقع أن يوافق عليها أو يرفضها الجميع.

- تكون العبارة مصاغة في لغة بسيطة واضحة.

- لا تحتوي العبارة على أكثر من فكرة واحدة.

- أن تخلو العبارة من الغموض في صياغتها المقياس.

- أن تعطي العبارة فكرة متكاملة تتعلق بالموضوع محل القياس.

ثم تم الأخذ بأراء المحكمين والتي تمثلت في حذف بعض العبارات والموافق السلوكية، وتحويل بعض العبارات من بعد لآخر كما أضاف البعض منهم عدداً من العبارات وبالتالي أصبح العدد الإجمالي لعبارات المقياس أربعين(40) مفردة موزعة على محاور المقياس كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) عدد العبارات وأرقامها بالمقاييس

البعد	ارقام العبارات	عدد العبارات
الوعي بالمشكلات المسيبة لحدث الأزمات والكوارث البيئية	من 1 - 10	10
الاتجاه نحو العدالة البيئية (حقوق وواجبات)	من 11 - 30	20
سلوكيات بيئية مسئولة تجاه مشكلات تؤدي للازمات والكوارث البيئية	من 31 - 40	10
المجموع		عبارة 40

- وضع تعليمات المقاييس:-

تم وضع تعليمات المقاييس في بداية ورقة المقاييس وتشمل:-

- الهدف من المقاييس: -أى وصف موجز للمقاييس وعدد عباراته وطريقة الإجابة.
- الإشارة إلى أنه لا يتم اختيار أكثر من إجابة حتى لا يتم إلغاء درجة المفردة.
- التنبية إلى عدم ترك أي عبارة دون أن يبدي الشخص رأيه فيها.
- التنبية إلى أنه تكون الاستجابة على نفس الورقة وفي المكان المخصص لها.
- التنبية إلى أن معلومات هذا المقاييس سرية ولغرض البحث العلمي ولن يطلع عليها أحد.

- الصورة المبدئية للمقاييس :-

تتكون من كراسة العبارات التي تبدأ بتعليمات المقاييس يليها العبارات للمقاييس وأمام كل عبارة خانة لوضع علامة صح عند اختيار الاستجابة المناسبة (✓).

- التجربة الاستطلاعية :

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة كان لابد من تطبيق الصورة المبدئية للمقاييس وذلك للتأكد من: - ثبات المقاييس - صدق المقاييس

ولتحقيق ذلك تم تطبيق الصورة المبدئية لمقاييس المواطن البيئية على مجموعة استطلاعية من أعضاء المجالس المحلية من غير مجموعة البحث، وشملت المجموعة على 20 من عضو وموظفي المجالس المحلية باليمن، وذلك بهدف حساب كل من ثبات وصدق المقاييس.

- صدق المقاييس وثباته :

تأكد البحث من صدق المقاييس عن طريق :

أ- صدق المقاييس :

ويعني أن يقيس المقاييس فعلاً الظاهرة محل القياس، وللتتأكد من صدق محتوى المقاييسين كان ذلك بعرض المقاييس على المحكمين من أهل الاختصاص وتم الأخذ بآراء المحكمين في مجال العلوم البيئية بالجامعة، وأيضاً مسئولي المجالس المحلية باليمن وقيادات العمل المحلي باليمن لاستطلاع آرائهم بشأن مدى مناسبة المقاييس

لأعضاء المجالس المحلية باليمن، من حيث صياغة العبارات ومدى تمثيل هذه العبارات لأبعاد المقاييس وقد تم مراعاة التوصيات التي أجمع عليها المحكمون.

ب - ثبات المقاييس:-

يقصد بثبات المقاييس هو أن يعطي المقاييس نفس النتائج تقريرياً إذا ما أعيد على نفس الأفراد في نفس الظروف، فقد تم التأكيد من ثبات المقاييس بإتباع طريقة التجزئة النصفية وقد طبق مقياس المواطنـة البيئـية لـأعضاـء المجالـس المـحلـية بـاليـمن من خـلال مـجمـوعـة قـوـامـها (20) بالـمـجلس المـحلـي بـمحـافـظـاتـ الـيـمنـ.

وقد تم حساب ثباتهما باستخدام معامل كرونباخ - ألفا (Cronbach-Alpha) وكانت النتيجة (0.823) وباستخدام معامل سبيرمان - براون (- Spearman) كانت brown (0.885).

ووجد أن معامل ثبات مقياس المواطنـة البيئـية الذي تم إعداده يساوي (0.887) وهو معدل ثبات كاف يمكن الاعتماد عليه. وبذلك أصبح المقياس في الصورة النهائية وصالح للقياس.

وبذلك يكون قد تم إعداد أدوات البحث وضبطها وتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني وأصبح المقياس في صورته النهائية وصالح للتطبيق على أعضاء المجالس المحلية بـاليـمنـ عـيـنةـ الـبـحـثـ وـالـدـرـاسـةـ.

▪ **التطبيق التجاري لأدوات البحث** **أولاً : الهدف من التجريب :-**

الهدف من تجريب البرنامج التعرف على فاعلية البرنامج القائم فعاليات ورش العمل تقوم بها باعتباره متغيراً مستقلاً على تنمية المواطنـة البيئـية لدى أعضاء المجالـس المـحلـية بـاليـمنـ كـمتـغـيرـ تـابـعـ وـالـتـحـقـقـ منـ صـحةـ فـروـضـ الـبـحـثـ واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى فاعلية البرنامج.

ثانياً: تحديد مجموعة البحث:

تم اختيار مجموعة البحث من أعضاء المجالس المحلية بـاليـمنـ التابعين للمحافظـاتـ التـالـيةـ:ـ (ـالـحـدـيدـةـ ،ـ صـنـعـاءـ ،ـ الـمـهـرـةـ)ـ،ـ وـقـدـ بلـغـ عـدـدـهـاـ ستـونـ (60)ـ منـ أـعـضـاءـ المـجـالـسـ المـحلـيـةـ بـاليـمنـ كـمـتـغـيرـ تـابـعـ وـالـتـحـقـقـ منـ صـحةـ فـروـضـ الـبـحـثـ (20)ـ عـضـوـ مـنـ أـعـضـاءـ المـجـلـسـ المـحلـيـ بـمـحـافـظـةـ الـمـهـرـةـ.

(20)ـ عـضـوـ مـنـ أـعـضـاءـ المـجـلـسـ المـحلـيـ بـمـحـافـظـةـ الـحـدـيدـةـ.

(20)ـ عـضـوـ مـنـ أـعـضـاءـ المـجـلـسـ المـحلـيـ صـنـعـاءـ.

ثالثاً : تطبيق أدوات البحث قبلياً:

بعد التأكيد من صدق المقياس وثباته، تم تطبيقهما قبل دراسة البرنامج من قبل مجموعة البحث. ثم تم القيام بإجراءات التطبيق الميداني التالية: -

- التطبيق القبلي لمقاييس المواطنة البيئية على المجموعة الدراسية في يومي الخميس الموافق 1/10/2020، والسبت الموافق 3/10/2020، والأحد الموافق 4/10/2020.

▪ تم تطبيق برنامج المقترن في المدة من يوم الاثنين 5/10/2020 إلى 5/11/2020 لمدة خمسة أسابيع وتم ممارسة أعضاء المجالس المحلية بالليمون لفعاليات ورش العمل المتضمنة بالبرنامج المقترن يومياً مع فريق العمل (الباحث - قادة ومسؤولي العمل المحلي بالمحافظات الثلاث التي تم التجريب بها) أثناء الدوام اليومي للأعضاء بالمحافظات لمدة الزمنية المخصصة لكل ورشة عمل.

▪ ومن الصعوبات التي واجهت الباحثون أثناء تطبيق البحث في ظروف جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والتداعيات المصاحبة لها من مراعاة الاشتراطات الصحية في التباعد والتعامل وفق الإجراءات عند تطبيق ورش العمل للبرنامج.

تطبيق البرنامج المقترن:

بعد أن تم عرض البرنامج على المحكمين بغرض الاستئناس بآرائهم حول محتوى ومضمون البرنامج ووسائله المتاحة ، وأيضاً الحصول على موافقة وزارة الادارة المحلية - المجلس المحلي؛ على تطبيق البرنامج المقترن في مديریات عموم محافظات: الحديدة - صنعاء - المهرة ، والوحدات التابعة لها والاماكن المخصصة بها (قاعات التدريب)، والتي تم فيها تطبيق البرنامج المقترن، وقام الباحث بتطبيق البرنامج ومتابعة قادة ومسؤولي المجالس المحلية لتطبيق ورش العمل البيئية التي يحتويها البرنامج، وشرح الهدف من البحث وفائدة التي تعود على الوطن والمواطن من خلال العمل على تنفيذ إجراءات البرنامج، حيث رحبت مديریات المحافظات التي تم التطبيق بها (الحديدة ، صنعاء ، المهرة) بالجهد المبذول في تنفيذ البرنامج وأظهرت تعاونا واضحا على الرغم الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد من ازمات وصراعات سياسية ، وكذلك من ضيق فترة تطبيق البرنامج التي تمت في ظروف خاصة تزامنت مع الوباء العالمي لفيروس كوفيد 19 والتأكيد على عدم التجمعات والحرص على اتباع التعليمات الخاصة بسلامة الأعضاء أثناء التطبيق.

أ- إجراءات تنفيذ البرنامج:

أمكن تنفيذ إجراءات البرنامج وفق الخطوات التالية:

◆ قبل البدء في تنفيذ البرنامج:

- 1 تم قبل البدء في تنفيذ ورش العمل بالبرنامج إعداد وتجهيز الأدوات والخامات وبيئة التعلم من تجهيز القاعات التدريبية وغيرها.
- 2 تحديد الأهداف التعليمية المرجوة لكل تفاعل تربوي بالبرنامج ونشاط بوضوح شديد لكي يكون كل عضو من أعضاء المجالس المحلية في المجموعة قادرًا على أدائه في نهاية البرنامج.
- 3 تحديد حجم مجموعات العمل، والعدد الذي أخذ في البحث الحالي للمجموعة المقسمة ل القيام بمهام جماعية هو (5) عضو في كل مجموعة؛ فهذا يضمن فرصةً أكبر للتفاعل والقيام بالأنشطة المختلفة.
- 4 مساعدة أعضاء مجموعة البحث على التركيز على وضع اقتراحات ومعالجات للازمات والكورونا البيئية المراد معالجتها بالبحث.
- 5 تحديد وتوصيف خطة العمل بالبحث وإجراءاته لكل المجموعة البحثية.

◆ أثناء تنفيذ البرنامج:

- 6 متابعة وتفقد عمل المجموعات ومراقبة المناقشات التي تدور بين الأعضاء ومدى ارتباطهم بمهام البرنامج وخطواته.
- 7 إمداد أعضاء المجالس المحلية بتغذية راجعة عن تساولاتهم أثناء العمل وقد يكون ذلك لفظي أو غير لفظي.
- 8 متابعة سير تقدم أعضاء مجموعة البحث في تنفيذ خطة عمل البرنامج وتطبيق ورش العمل التي يتضمنها البرنامج.

◆ بعد الانتهاء من تنفيذ البرنامج:

- 9 بعد انتهاء أعضاء المجالس المحلي مجموعة البحث من حضور وتنفيذ نقاولات البرنامج ومهامه تناح لهم فرصة مناقشة سلوكهم وتقاعدهم مع بعضهم البعض، وفي النهاية تم التعليق على أداء أفراد مجموعة البحث كلها، ويكافى الأفراد الذين قاموا بأداء عال بالورش التي تضمنها البرنامج وكذلك بالعمل الذي تم إنجازه.
- 10 بعد انتهاء تطبيق البرنامج تم توزيع خطابات شكر وهدايا تذكارية رمزية على أعضاء مجموعة البحث المشاركة من أعضاء المجالس المحلية باليمن من المحافظات عينة البحث.

رابعاً: تطبيق أدوات البحث بعدياً:

أعيد تطبيق مقياس المواطن البشري بأبعاد المقترنة على أفراد مجموعة البحث (التجريبية) فور الانتهاء من تطبيق فعاليات البرنامج (ورش العمل) مباشرة يوم الخميس الموافق 5/11/2020 بمقر كل محافظة، ثم قام الباحث برصد وتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المعالجة الإحصائية:

بعد التطبيق القبلي والبعدي لمقياس المواطن البينية، وتفریغ الدرجات، وإدخالها للحاسب الآلي؛ للتحقق من صحة فروض البحث، من خلال برنامج (SPSS)، وبإجراء اختبار (t test) ، أوضحت المعالجة الإحصائية النتائج الآتية:

نتائج البحث:

اختبار تحقق الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية لدى أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمن قبل وبعد تعرضهم للبرنامج المقترن لصالح القياس البعدى.

جدول (2) نتائج (ت) دلالة الفروق بين متواسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للبعد الأول لمقياس المواطن البينية وهو (الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية) (ن = 60)

البعد الأول	القياس	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة عند 0.05	حجم الأثر
والوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية	القبلي	3.41	1.8	59	2.72	دالة	5.24
	البعدي	7.88	2.7				

وبحساب المتوسطات الحسابية لبعد الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية ، حيث تم توزيع عشرة عبارات فرعية لهذا البعد من أبعاد المقياس الثلاثة الرئيسية، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لبعد (الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية) لصالح القياس البعدى والتي كانت على النحو الآتى:

حيث كان المتوسط البعدى (7.88) أكبر من المتوسط القبلي (3.41) ، وقد بلغ حجم الأثر (5.24).

مما يدل على وجود أثر مقبول للبرنامج على تنمية الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية وعليه فإن هذه النتيجة تدل على فاعلية البرنامج في تنمية "الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الازمات والكوارث البينية" لدى أعضاء المجالس المحلية باليمن مجموعة البحث.

اختبار تحقق الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة الاتجاه نحو العدالة البيئية(الحقوق – الواجبات) لدى أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمن قبل وبعد تعرضهم للبرنامج المقترن لصالح القياس البعدي.

جدول (3) نتائج (ت) دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للبعد الثاني لمقياس المواطنـة البيئـية وهو الاتجاه نحو العدالة البيئـية (الحقـوق –

الواجبات) (ن = 60)

حجم الأثر	الدلالة عند 0.05	قيمة ت	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط	القياس	البعد الثاني
4.22 كبير	دالة	3.45	59	2.1	17.44	القبلي	الاتجاه نحو العدالة البيئية (الحقوق – الواجبات)
				3.4	35.2	البعدي	

وبحساب المتوسطات الحسابية لبعد الاتجاه نحو العدالة البيئية(الحقوق – الواجبات)، حيث تم توزيع عشرون عبارة فرعية لهذا البعد من أبعاد المقياس الثلاثة الرئيسية، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بعد الالتزام بالحقوق والواجبات البيئية (العدالة البيئية) لصالح القياس البعدي والتي كانت على النحو الآتي:

حيث كان المتوسط البعدي (35.2) أكبر من المتوسط القبلي (17.44)، وقد بلغ حجم الأثر (4.22).

ما يدل على وجود أثر مقبول للبرنامج على تنمية الالتزام بالحقوق والواجبات البيئية وعليه فإن هذه النتيجة تدل على فاعلية البرنامج في تنمية الاتجاه نحو العدالة البيئية(الحقوق – الواجبات) لدى أعضاء المجالس المحلية باليمـن مجموعـة الـبحث.

اختبار تحقق الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05) في درجة سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي للازمات والكوارث البيئية لدى أفراد المجموعة التجريبية من أعضاء المجالس المحلية باليمـن قبل وبعد تعرضهم للـبرنـامـج المقـترـن لـصالـح الـقياس البـعـدي.

جدول (4) نتائج (ت) دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للبعد الثالث لمقياس المواطنـة البيئـية و هو بعد سلوكيـات بيئـية مسـؤولة تجـاه مشـكلـات تـؤدي لـلـازـماتـ والـكـوارـثـ البيـئـيةـ (ن = 60)

حجم الأثر	الدلالـةـ عندـ 0.05	قيمةـ تـ	درجـاتـ الحرـيةـ	الانحرافـ المعيـاريـ	المتوـسطـ	القياسـ	أبعـادـ المـواطنـةـ الـبيـئـيةـ
4.03 كـبـيرـ	دـالـةـ	4.76	59	2.65	3.79	الـقـبـليـ	سلـوكـيـاتـ بـيـئـيـةـ مـسـؤـولـةـ
				3.4	8.91	الـبـعـديـ	تجـاهـ مشـكلـاتـ تـؤـديـ لـلـازـماتـ والـكـوارـثـ الـبيـئـيـةـ

وبحساب المتوسطات الحسابية لبعد السلوك البيئي المسئول (العمل والمسؤولية البيئية)، حيث تم توزيع عشرة عبارات فرعية لهذا البعد من أبعاد المقياس الثلاثة الرئيسية، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لبعد سلوكيـاتـ بيـئـيـةـ مـسـؤـولـةـ تـجـاهـ مشـكلـاتـ تـؤـديـ لـلـازـماتـ والـكـوارـثـ البيـئـيـةـ لـصالـحـ الـقـبـليـ والـبـعـديـ والتـيـ كـانـتـ عـلـىـ النـحـوـ الـآـتـيـ: حيث كان المتوسط البعدـيـ (8.91) أكبرـ منـ المـتوـسطـ القـبـليـ (3.79)، وقد بلـغـ حـجمـ الأـثـرـ (4.03).

في المقياس كـلـ (المـواطنـةـ الـبيـئـيةـ)

الفرض الرئيسي : يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة (≤ 0.05) بين متوسطي درجات **المجموعة التجريبية** (القبلي والبعدي) على مقياس المواطنـةـ البيـئـيةـ وكـافـةـ أـبعـادـ المـقـرـحةـ بـعـدـ تـطـبـيقـ البرـنـامـجـ المقـترـحـ لـصالـحـ التـطـبـيقـ البعـديـ. ومن خـلاـلـ التـحـقـقـ مـنـ صـحةـ الفـروـضـ الثـالـثـةـ السـابـقـةـ، والتـيـ تمـثلـ المـقـيـاسـ كـلـ أـمـكـنـ تحـديـ دـلـالـةـ الفـروـقـ بـيـنـ مـتوـسطـيـ درـجـاتـ المـجـمـوعـةـ التجـيـريـةـ فـيـ التـطـبـيقـ القـبـليـ والـبـعـديـ لـمقـيـاسـ المـواطنـةـ الـبيـئـيةـ بـأـبعـادـ الثـالـثـةـ.

ويوضح الجدول التالي(5) نتائج التطبيق وقيم (ت) كما يلي: -

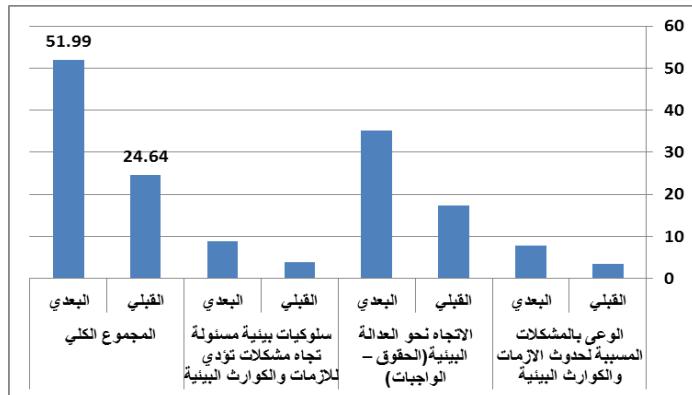
جدول (5) نتائج (ت) دلالة الفروق بين متواسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي لمقياس المواطن البيئية بأبعاد الثلاثة (ن = 60)

حجم الأثر	الدالة عند 0.05	قيمة ت	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط	القياس	أبعاد المواطن البيئية
5.24 كبير	دالة	2.7 2	59	1.8	3.41	القبلي	الوعي بالمشكلات المسيبة لحدث الازمات والكوارث البيئية
				2.7	7.88	البعدي	
4.22 كبير	دالة	3.4 5	59	2.1	17.44	القبلي	الاتجاه نحو العدالة - البيئية (الحقوق - الواجبات)
				3.4	35.2	البعدي	
4.03 كبير	دالة	4.7 6	59	2.65	3.79	القبلي	سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي للازمات والكوارث البيئية
				3.4	8.91	البعدي	
4.79 كبير	دالة	3.5 6	59	2.54	24.64	القبلي	المواطنة البيئية
				3.02	51.99	البعدي	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية بين التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث) وذلك في أبعاد مقياس المواطن البيئية (بالوعي بالمشكلات المسيبة لحدث الازمات والكوارث البيئية)، وبعد الاتجاه نحو العدالة البيئية (الحقوق - الواجبات)، وبعد سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي للازمات والكوارث البيئية ، وكذلك في المقياس ككل حيث كانت ت المحسوبة = 4.79 وبمقارنتها بقمنتي ت الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 وذلك عند درجة حرية 59 فوجد أن قيمة ت المحسوبة أكبر من ت الجدولية حيث كان متوسط التطبيق القبلي (5.88) بينما كان متوسط التطبيق البعدى (11.42).

وبالتالي يرفض الفرض الصفرى، ويقبل الفرض التنبؤى المناظر له. هذا يدل على أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متواسطي درجات أفراد العينة على الإختبار القبلي والبعدي على مقياس المواطن البيئية (المقياس ككل) عند مستوى الدلالة (0.05).

وتم توضيح هذه النتيجة بيانياً في الشكل التالي:



شكل (1): نسب متوسطات درجات المجموعة التجريبية في التطبيق القلي والبعدي لمقياس المواطن البيئية

وبذلك يكون البحث الحالي قد تحقق من صحة الفرض.

تفسير ومناقشة نتائج البحث وربطهما بالدراسات السابقة:

من خلال إثبات تحقق فروض البحث وتحليل النتائج أمكن استخلاص مجموعة من النقاط والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. عدم تمكن أعضاء مجموعة البحث من أعضاء المجالس المحلية باليمن من الوعي بالمشكلات المسيبة لحدوث الأزمات والكوارث البيئية وكذلك الاتجاه نحو العدالة البيئية (الحقوق – الواجبات) ، سلوكيات بيئية مسئولة تجاه مشكلات تؤدي لازمات والكوارث البيئية، وذلك قبل تنفيذ البرنامج وال تعرض له بشكل ملحوظ، حيث لم تتعذر (%) 24.64 من درجات المقياس عند التطبيق القلي، ويرجع ذلك إلى تدني مستوى تناول القضايا والمشكلات البيئية والتي تكون سبب في حدوث الأزمات والكوارث البيئية، الذي يركز بشكل كبير على النواحي الإدارية والاجتماعية أكثر، والتي تتمثلها الحقائق والمفاهيم والمبادئ لرفع المستوى الاجتماعي وأهمل إلى حد كبير بعد البيئي، وإكساب الوعي حول القضايا والمشكلات البيئية المسيبة لحدوث الأزمات والكوارث البيئية مع عدم مراعاة أهداف التنمية المستدامة ، وكذلك المعرفة بالحقوق البيئية والالتزام بالواجبات البيئية ، حيث يجعل من العلاقة بين الفرد والبيئة ليست علاقة وظيفية واستغلال لا أن تكون حياة طبيعية مستدامة يستفاد منها الأجيال القادمة والحالية بالقدر الذي يحافظ عليها وينميها.
2. تدل النتائج على أن الممارسة الفعلية لأنشطة البرنامج وفعالياته ذات البعد البيئي والمشتملة على العديد من القضايا والمشكلات البيئية المحلية (باليمن) العالمية كالأمن البيئي والصراعات والحرروب ، والمعدة باستخدام بأساليب

متعددة (ورش عمل) كان له أثر كبير في نمو وعي أعضاء المجالس المحلية بالمشكلات والقضايا البيئية المحلية والعالمية المسيبة لازمات والكوارث البيئية ، والتي يهدف إليها الوعي بالمشكلات المسيبة لحدث الازمات والكوارث البيئية (المواطنة البيئية من منظور عالمي) وكذلك نمو السلوكيات البيئية المسئولة لديهم بشكل ملحوظ حيث حصلت المجموعة التجريبية على متوسط قدره (8.91) بالتطبيق البعدى بينما حصلت المجموعة بالتطبيق القبلي على نسبة (3.79) أي بفارق (5.12) لصالح التطبيق البعدى. واتضح ذلك مستوى كسب مقبول في مقياس المواطنة البيئية مقداره (1.33) مما ثبت فاعلية البرنامج.

3. وكذلك بمقارنة النتائج بين تطبيق القياس القبلي والبعدى لمقياس المواطنة البيئية لأعضاء المجموعة التجريبية قبل وبعد تدريس البرنامج، تفوقت المجموعة التجريبية في القياس البعدى كما يوضح هذا ما كان للبرنامج من أثر إيجابي كبير من خلال التدريس الفعال للبرنامج على النحو التالي:

- كان للتدريب على ورش العمل البيئية واستخدام طريقة العصف الذهني تمثل في توليد العديد من الأفكار والبدائل والصياغات المتعددة لحل المشكلات والقضايا البيئية المسيبة لحدث الازمات والكوارث البيئية التي يتعرض لها الوطن والعالم.
- كان لمحتوى البرنامج المقترن وطريقة تقديره من خلال عرض ومناقشة القضايا والمشكلات البيئية المحلية والعالمية والأنشطة المقدمة من خلال أعضاء المجالس المحلية (الحملات التربوية) المصاحبة أكبر الأثر في إثراء الدافعية تجاه المشكلات البيئية بالبيئة باليمين، ونمو الشق التعاونى والعمل الجماعي بين أعضاء المجموعة البحثية، وبالمثل نمو تطبيق معايير الاستدامة البيئية (مثل التشريعات والقوانين الملزمة داخل حدود الوطن وكذلك فيما وراء البحار)، والجدة، من خلال الشق التقريري والتحليلي للوصول إلى أفضل سبل تحقيق الاستدامة البيئية المطلوب لدينا وللعالم أجمع.

أكيد البحث من خلال النتائج التي توصل إليها أنه يمكن تنمية المواطنة البيئية وأبعادها من خلال تناول الجوانب البيئية وحل المشكلات الازمات البيئية من خلال الوقاية، وأنشاء العمل في الادارة المحلية والخطط التنفيذية على مستوى كل محافظة باليمين، وليس فقط من خلال الصراعات الاقتصادية والسياسية التي أكدت عليها أغلب الدراسات السابقة التي تناولت المواطنة.

■ تبين الارتباط القوي بين المواطنـة والبيـئة والاستدامة البيـئـة والـمـتمـثـلةـ فيـ مـحتـوىـ وأـهدـافـ فـعـالـيـاتـ الـاـنـشـطـةـ الـتـيـ تمـ تـطـبـيقـهـاـ بـالـبـرـنـامـجـ وـالـتـيـ قـدـمـتـ لـأـعـضـاءـ الـمـجـالـسـ الـمـحـلـيـةـ بـالـيـمـينـ،ـ وـتـنـمـيـةـ الـمـوـاـطـنـةـ الـبـيـئـيـةـ وـأـبـعـادـهـ الـثـلـاثـةـ

لديهم حيث اعتمد في ذلك على توافر درجة عالية من التهئي الذهني في بداية ورش العمل، وذلك لما له من أثر كبير في عملية التعلم.

إن التعلم من خلال مواقف تحاكي الخطط والمساريع التنموية التي تقدم على مستوى المنطقة بالمدیريات المحلية والتشاور على مختلف المستويات وفئات المجتمع الذي تمثله الحياة في البيئة اليمنية وتقديم أنشطة تربوية تؤدي دوراً مهماً في تنمية الاتجاهات والسلوكيات الايجابية واكتساب المفاهيم والمعلومات حول الازمات والکوارث البيئية محلياً وعالمياً. وعن كيفية حل هذه الازمات البيئية والدور المنوط بأعضاء المجالس المحلية ومسؤولياتهم نحو ذلك، مما يعزز إلى هذا البحث نتائجه في الفاعلية والأثر على أعضاء المجالس المحلية باليمن، حيث أكد على معرفة الكثير من جوانب المواطنة البيئية والمساهمة في الإعداد والتجهيز وإتمام العديد من المواقف التي تدعم الحفاظ على البيئة بالوحدات والقطاعات المهنية والاجتماعية داخل المجالس المحلية.

4. كما لوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياس البعدى والقبلي عند مستوى دلالة 0.05 لجميع فقرات ومواقف المقياس لكلاً أبعاد المواطنة البيئية على حدة للمجموعة التجريبية، مما يدل على فعالية البرنامج عند تدريسه بشكل فعال حيث لوحظ ارتفاع مستوى سلوكيات بيئية مسؤولة تجاه مشكلات تؤدي للازمات والکوارث البيئية لمجموع المفردات، و اختيار أفضل الاتجاهات بعد الالتزام بالحقوق والواجبات البيئية القابلة للتطبيق، وقدرة على ممارسة سلوكيات لصالح البيئة وتميزتها من خلال العمل والمسؤولية تجاه البيئة ومشكلاتها والوقاية من حدوث الازمات والکوارث المحتملة.

يتضح اتفاق نتائج الدراسات والبحوث السابقة مع البحث الحالي في التأكيد على أهمية:

- الاهتمام بالقضايا والمشكلات المعاصرة والتي تساهم في تنمية المواطنة البيئية، وذلك من خلال البحوث التربوية المتعلقة بالمواطنة البيئية وتشجيع الباحثين للعمل في هذا المجال. ومنها (دراسة أسماء على أبا حسين، 2006)

- ضرورة تنمية المواطنة البيئية من خلال خطة تنفذ من شأنها تعزيز المواطنة البيئية على مستوى المواطن والجمهور العام، ومتخذ القرار وجمعيات المجتمع المدني ذات أهداف وبرامج عمل تقوم دوريا من خلال المؤشرات.

- أن يكون العائد من تنمية المواطنة البيئية يكمن في تعديل سلوك المواطنين فيما يتعلق بعلاقتهم بالبيئة.

- أن معظم الأفراد تحصل على فائدة من التصرف البيئي والمشاركة في الأنشطة البيئية التطوعية. ومنها دراسة (تانج يوك، Tang-Alice, 2004).
- ضرورة التأكيد على المواطن البالغ وأبعادها في برامج منظومة الإعلام المدرسي، وأهمية تضمين المواطن البالغ بكافة أبعادها في المناهج الدراسية وأهمية تنوع الأنشطة التربوية التي تساعده على تنمية المواطن البالغ كما أوصت دراسة (أحمد الحسيني، 2010) بذلك.
- أن استراتيجيات التعلم النشط في العملية التعليمية والتي كان لها تأثيرها الكبير في تنمية مهارات المواطن البالغ، وهذا ما توصلت إليه (دراسة إيناس حنفي، 2010) في نجاح الوحدة المطورة.
- ضرورة الاهتمام بالأنشطة التي تهدف إلى تنمية المواطن البالغ، وذلك عند تطوير البرامج الدراسية المختلفة. وبضرورة تنمية وعي المواطنين بالمشكلات البيئية والمحليّة والعالمية وتحفيذهن على الحد منها وتنقيله أثارها.

ومن خلال العرض السابق تم ملاحظة مدى الاتفاق بين نتائج البحث الحالي وأهم نتائج الدراسات والبحوث السابقة والتي استهدفت تنمية المواطن البالغ. كما اتجهت الدراسات إلى البحث عن الاستراتيجيات والطرق التي لها الأثر الإيجابي الأكبر في تنمية المهارات التي تعزز السلوكيات الإيجابية نحو البيئة، كما كانت تميل معظم الاستراتيجيات إلى الطرق التجريبية، من خلال العمل الجماعي، وكذلك العصف الذهني وورش العمل، كما في فعاليات وأنشطة البحث الحالي. وأيضاً اتجهت الدراسات إلى البحث لإيجاد العلاقة المجتمعية بين الوحدات المحلية باليمن، متمثلة في أعضاء هذه المجالس وخدمة المجتمع والبيئة، ومدى فاعلية مشاركة أعضاء المجالس المحلية في الحفاظ على البيئة من حدوث أزمات وكوارث في الوقت الحالي وللأجيال القادمة (استدامة البيئة). كما اتجهت الدراسات إلى التأكيد على مدى مساهمة التعليم سواء النظامي وغير النظامي في إنماء مهارات الحفاظ على البيئة والتعاون في حل مشكلاتها، وفي إثراء الدافعية والوعي بمشكلات البيئة. كما اتجهت الدراسات إلى التأكيد على تدريس مفاهيم وقضايا ومشكلات البيئة كما أن العائد من تنمية المواطن البالغ يمكن في تعديل سلوك الأفراد، وضرورة الاهتمام بالأنشطة التي تهدف إلى تنمية المواطن البالغ في مؤسسات التعليم المختلفة.

توصيات البحث:

- في إطار النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يوصي بما يأتي:
1. تطبيق البرنامج المقترن كي يساهم في تنمية المواطن البيئية لأعضاء المجالس المحلية باليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
 2. أن تتضمن أهداف الوحدات بالمجالس المحلية تنمية أبعاد المواطن البيئية مثل الوعي بالمشكلات المسببة لحدوث الأزمات والكوارث، وغرس حب الوطن وروح المواطن الصالحة وشرف الانتماء ونبذ الهدف وعدالة القضية في عقله ووجدانه.
 3. إعداد برامج مماثلة في فروع ووحدات المجالس المحلية بمحافظات اليمن المختلفة مثل (عدن، حجة، مارب، تعز، حضرموت، سقطرى...) حول طرق الوقاية ومعالجة الأزمات والكوارث البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 4. عمل زيارات للعلماء والمتخصصين في علوم البيئة للوحدات المحلية ومجالسها، والموقع الميداني.
 5. توضيح الدور السلبي الذي يؤديه المواطن في العبث بالبيئة والوطن والذي يجب أن يتخلّى عنه، وكذلك الدور الإيجابي الذي يجب أن يقوم به والتأكيد عليه والتمسك به. وتنمية الشعور بالرغبة في الدفاع عن الوطن وموارده ضد أي أزمات وكوارث محلية.
 6. أن توضع في أولويات برامج إعداد أعضاء المجالس المحلية بعد انتخابها ثم تدريبيها ببرامج ذات أهمية وإكسابه وعيها بالقضايا والمشكلات البيئية، وتدربيه على ممارسة مهارات حل هذه المشكلات ومواجهتها، حتى يتمكن من إبراز هذا الوعي وتلك المهارات في ممارسته إيجابية تجاه البيئة وأزماتها.
 7. إشراك بعض المتخصصين والناشطين البيئيين في الأنشطة والندوات والبرامج التدريبية التاهيلية لأعضاء المجالس المحلية.
 8. القيام بإنشاء الوحدات المتخصصة بالبحوث والدراسات للوقاية ومواجهة الأزمات والكوارث البيئية والاستفادة منها في مجال حل المشكلات البيئية والتوعية بالمواطنة البيئية والأمن البيئي والتوعية من مخاطر التلوث البيئي وكوارث الحروب على الدول من أجل تحقيق الأمن البيئي.

مقترنات البحث:

يقترح البحث الحالي إجراء المزيد من البحوث والدراسات وثيقـة الصلة بموضوع البحث لاستكمال ما بدأه البحث الحالي ومن هذه البحوث:

1. دراسة لتنمية المواطن البيئية والتدريب على حل المشكلات البيئية لدى أعضاء المجالس المحلية بجميع الوحدات المحلية بمحافظات اليمن.
2. دراسة لتنمية المواطن البيئية من خلال برامج وأنشطة تدريبية مقرحة تقدمها المجالس المحلية نظراً لمعرفتهم والإمامهم بالتعقيدات الاجتماعية في مناطقهم تفتقر إليها السلطات المركزية.
3. دراسة تقويمية عن البرامج التي تقدم للموارد البشرية بالمجالس المحلية باليمن في مساهمة وتعزيز دورهم في تحقيق الأمن والاستقرار البيئي والحد من الصراعات على الموارد بين السكان والقبائل باليمن.
4. القيام بإجراء بحوث مشتركة بين المجالس المحلية والجامعات اليمنية؛ لرصد الأزمات والكوارث البيئية في الجمهورية اليمنية واقتراح الحلول العلمية لها.
5. إعداد أنشطة ميدانية تطبيقية تخدم البيئة أسوة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى التي تتضمنها خطط المجالس المحلية، سواء في الوحدات المحلية أو مستوى محافظات اليمن أو المشروعات البحثية الجامعات.
6. تبني حملات بيئية ومشروعات تدريبية في مجال الحقوق والواجبات البيئية تقدم معلومات ومعارف عن الأزمات والكوارث البيئية وطرق الوقاية والحل لها وفق النهج العلمي.

المراجع:

- أحمد عبيد الحسيني (2010): تطوير منظومة الإعلام المدرسي؛ لتنمية المواطن البيئية، لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (2006): إطار عمل هيبوجو (2005 – 2015) بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، الأمم المتحدة.
- أسماء علي أبا حسين (2006). "مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطن البيئية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد (34)، عدد (2).
- الأمم المتحدة (2015). موجز تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث 2015 ، استدامة التنمية ، مستقبل إدارة مخاطر الكوارث.
- إيناس حنفي الزنقاى، (2010). تنمية مهارات المواطن البيئية، لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادى، من خلال منهج مطور فى العلوم، قائم على الاستقصاء وحل المشكلات، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2005). التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية، الدورة العشرون، <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-human-settlements-programme>

- جمال حواش، عزة عبد الله (2006). التخطيط لإدارة الكوارث وأعمال الإغاثة، القاهرة، إتراك للنشر والتوزيع.
- جمال حواش، عزة عبد الله (2006). التخطيط لإدارة الكوارث وأعمال الإغاثة، القاهرة، إتراك للنشر والتوزيع.
- حسن أبو بكر (2016). المواطنة الشاملة، مؤسسة فريديريش إيربرت، مصر.
- الدليل المرجعي للشباب العربي للمحافظة على البيئة (2007): الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (2006). إطار عمل هيوجو (2015 – 2005).
- الدليل المرجعي للشباب العربي للمحافظة على البيئة (2007): مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- ظاهر محسن الجبوري (2010). مفهوم المواطن لدی طلبة الجامعة، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد (18) العدد (1).
- عباش ابو شامة (2008): عمليات إدارة الكوارث، الرياض، أكاديمية نايف للأمن الوطني.
- قانون البيئة المصري رقم (4) لسنة 1994 بتعديلاته لعام 2016 ، البند رقم 37.
- محب الرافعى (2008)."المواطنة البيئية" ورقة عمل مقدمة في المؤتمر القومي للتوعية والإرشاد من مخاطر التلوث البيئي، مشروع المواطن البيئية المركز الثقافي، وزارة البيئة، 13 نوفمبر.
- محسن محمد العربي (2013). فعالية استخدام المدخل البيئي، في تدريس اللغة العربية؛ التنمية المواطن البيئية، لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات البيئية، جامعة عين شمس.
- مركز صناعة للدراسات الإستراتيجية (2018). اللقاء الأول لمنتدى قيادات التنمية اليمنية، Availableat, <http://sanaacenter.org/ar/publications>. بتاريخ سبتمبر المؤسسة العامة لحماية البيئة (2010). مكتب التنمية المستدامة، أجندة، 21، عمان، الأردن.

- Anne Power (2006). " sustainable communities and sustainable development a review of the sustainable communities plan ", (CASECI) report
- Dobson, A. and Bell, D. (2005). Report of the seminars held at the Faculty enough, London in May Availableat, www.environmentalcitizenship.net.
- Hajah Rosnani Ibarahim (2007). IMPAK, Department of Environment, Ministry of Natural Resources and Environment Level 1-4, Podium Block 2&3, No.25, Persiaran Perdana, Precinct 4, Federal Government, Administrative Centre, 62574 Putrajaya.

Integrating the Three Dimensions of Sustainable Development, How to achieve a balanced, ambitious and inclusive framework?, UNEP , 2015

Join, p Earth Tones (2007). How Environmental Journalism And Environmental Ethics Influence Environmental Citizenship, Master Of Arts, University Of North Texas , August.

Tang-Alice-Yuk-King (2004):"Development of environmental citizenship in students in Hong Kong (China), PhD,2004 NO: AAI0806921